

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٩ مارس ٢٠٠٩

بعد إدانة الأمم المتحدة إسرائيل
بارتكاب جرائم حرب في غزة
الإرهاب كامن في بنية إسرائيل وزعماء
العصابات تحولوا إلى قادة سياسيين
التقرير أغفل الإبادة الجماعية ولكنه يكفي
لتشكيل محكمة خاصة بجرائم الحرب

كتب: محمد عثمان



بعد صدور تقرير
ريتشارد فوك
مفوض الأمم
المتحدة لشئون
الأراضي
الفلسطينية،

والمعد خصيصا لتقديمه أمام مجلس الأمم
المتحدة لحقوق الإنسان الذي اعتبر العمليات
العسكرية التي شنتها إسرائيل بقطاع غزة
مندرجة تحت تصنيف جرائم الحرب إعتبر
دبلوماسيون وخبراء قانون دولي أن الإرهاب
كامن في بنية إسرائيل وأن علي مجلس الامن
تحويل التقرير الي المحكمة الجنائية الدولية كما
فعل مع الرئيس السوداني عمر البشير أو انشاء
محكمة خاصة مثلما حدث في يوجوسلافيا
السابقة ورواندا.

يذكر أن العدوان الاسرائيلي في أواخر ديسمبر
واوائل يناير الماضيين أسفر عن سقوط ١٤٣٤
قتيلا فلسطينيا بينهم نحو ٢٨٨ طفلا و ١٢١
امراة فضلا عن إصابة ٥٣٠٣ مدنيين بينهم
٢٤٣٤ طفلا وامراة وتدمير اكثر من ٢١ ألف
منزل وتشريد أثر من ٥١ ألف فلسطيني

كان فوك قد أشار في سياق تقريره إلي أن
تحديد مدي قانونية حرب ما يتطلب بالضرورة
تقويم ما إذا كانت القوات المتورطة يمكنها
التمييز في تعاملها بين الأهداف المدنية
والعسكرية في ساحة المعركة.

وواصل فوك شرح معاييرهِ موضحاً أنه في
حالة عدم تحقيق هذا الشرط فإن العمليات
العسكرية تفقد شرعيتها ويتم تصنيفها كجريمة
حرب من مستوي متقدم وفقاً للقانون الدولي،
ووفقاً لتقرير فوك فإن العدوان الإسرائيلي علي
غزة افتقر للالتزام بشرط التمييز وذلك وفقاً
للأدلة المبدئية المتوافرة حتي الآن.

وقال فوك إن العدوان الذي دام ٢٢ يوماً شهد
استهداف القوات الإسرائيلية لمناطق مأهولة
بالسكان مشيراً إلي أنه بمجرد إغلاق حدود
قطاع غزة فإن سكانه وجدوا أنفسهم محاصرين
ولم يتمكنوا من الهروب بحياتهم بعيداً عن
الضربات العسكرية.

وركز فوك في تقريره علي البعد القانوني لحرب
غزة، خاصة أن محاولته لدخول القطاع ديسمبر
الماضي في مهمة لتقصي الحقائق فشلت، عقب
احتجاز السلطات الإسرائيلية له عند مطار بن
جوريون قبل ترحيله في اليوم التالي علي
وصوله.

وعلق فوك علي تجربته الشخصية، مؤكداً أن
رفض الجهات الإسرائيلية للتعاون، بالإضافة
إلي أسلوب المعاملة المهين الذي تعرض له
يشكل سابقة مؤسفة في تاريخ التعامل مع
ممثلي الأمم المتحدة.

تقرير الأمم المتحدة أشار إلي أن الانسحاب
الإسرائيلي - أحادي الجانب - من قطاع غزة
عام ٢٠٠٥ لا ينفي عن إسرائيل صفة دولة
الاحتلال نظرا لما تمارسه من سيطرة فعلية
علي المجالين الجوي والبحري للقطاع، مما
يحتّم عليها رفع هذا الحصار يفند أيضا
ادعاءاتها بأنها تتعامل مع كيان معاد.

بنية إسرائيل الإرهابية
السفير الدكتور مختار الجمال مستشار المجلس
المصري الأوروبي والمدير الأسبق لمعهد
الدراسات الدبلوماسية يشير إلي أن انتهاكات
إسرائيل للقانون الدولي الإنساني وتنفيذها
للمذابح بدأ قبل إعلانها كدولة علي يد العصابات
الصهيونية واستمرت بعد ذلك لأن زعماء
العصابات هم الذين أصبحوا زعماء إسرائيل.

ويضيف أن الفارق يتمثل في أنه في السابق
كانت المذابح تتم في السر أما الآن ومع ثورة
الاعلام أصبح الجميع يعرفون الجرائم في أثناء
وقوعها وهي جرائم ضد الإنسانية بوجه عام.

ويضيف أن المذابح الإسرائيلية تتعارض مع
دعاوي اليهود بتعرضهم للاضطهاد ويتساءل
هل ينتقم اليهود الآن بارتكاب مذابح ضد شعب
آخر لا ذنب له وكيف يستسيغ العرب إقامة سلام
مع إسرائيل وهي ماضية في ارتكاب الجرائم.

ويضيف الجمال ان الممارسات الاسرائيلية
تباعد بينها وبين شعوب المنطقة وأن المطلوب
سياسة واقعية غير قائمة علي القوة وانما علي
العدل والمساواة كما أن علي أوروبا والولايات
المتحدة واجبا اخلاقيا وانسانيا يتمثل في كبح
جماح إسرائيل حتي لا يكون الارهاب هو العملة
الرائجة.

الدكتور يحيى الجمل استاذ القانون يؤكد أن
توثيق الجرائم الاسرائيلية واستصدار قرار من
المحكمة الجنائية الدولي بحق مجرمي الحرب
يمهد لالزام اسرائيل بدفع تعويضات عن
الخسائر المادية والبشرية التي تسببت بها في
أثناء عدوانها علي غزة.

جرائم إبادة جماعية
الدكتور فؤاد عبدالمنعم رياض استاذ القانون
الدولي والقاضي السابق في محكمة جرائم
الحرب في يوجوسلافيا السابقة يشير إلي أن
اتهام تقرير فولك لاسرائيل بارتكاب جرائم حرب
يكفي كمستند يقوم بموجبه مجلس الأمن
بتحويل التقرير الي محكمة الجنايات الدولية، أو
انشاء محكمة خاصة بجرائم الحرب الاسرائيلية
مثلما حدث في ه حالات سابقة.

ويضيف أن مساعي انشاء محكمة خاصة في
الشرق الأوسط لم تنجح في الماضي لأنه لن يتم
الادعاء بأنه لوجود لجرائم الحرب أما الآن فقد
أكد هذه الجرائم تقرير دولي.

وأشار الي أنه بموجب الاختصاص القضائي
العالمي فإنه يمكن لأي دولة محاكمة مرتكبي
جرائم الحرب الاسرائيليين.

ويضيف رياض ان التقرير اثبت ارتكاب
اسرائيل جرائم حرب ولكنه لم يتطرق الي
ارتكابها جريمة الابادة الجماعية حيث تعدمت
القضاء علي المدنيين واستخدمت القوة بشكل
غير متكافيء واستخدمت أسلحة محرمة دوليا
تترك اثارا في الأرض لمدة ٢ مليون سنة.

وأشار رياض الي أنه باعتراف المؤرخين الجدد
في اسرائيل فانها اعتزمت منذ نشأتها القضاء
علي الوجود العربي علي أرض فلسطين.

ويرصد الدكتور مختار الجمال شهادة استاذين
جامعيين يهوديين في بريطانيا هما ايلان بابي
رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة اكستر الذي
يقول ان المطلوب ليس فقط شجب المذبحة
وانما اشهار عدم شرعية الايديولوجية
الصهيونية التي تعتمد التطهير العرقي
والاحتلال والمذابح الجماعية وأن علي العالم
ابلاغ اسرائيل أن هذه السياسة غير مقبولة.

والثاني هو افي شلايم استاذ العلوم السياسية
بجامعة اكسفورد الذي يقول ان الطريق الوحيد
لأمن اسرائيل هو التفاوض وليس القصف
مضيفا ان اسرائيل دولة مارقة يحكمها زعماء
بلا مبادئ ينتهكون القانون الدولي، وان هدف
اسرائيل السيطرة العسكرية وليس التعايش
السلمي.